

قيل: إن الذين قتلوا مع حرام بن ملحان في تلك الغزوة سبعون صحابياً من قراء الصحابة، غير من قتل في غزوات أخرى، فلم يتقل أنه ﷺ كان يزور أهلهم كما كان يزور أم سليم وأختها.

### القول الثالث:

أن النبي ﷺ محرم لأم حرام فبينهما إماً قرابة نسب أورشاع .

أقوال العلماء في ذلك:

- قال ابن عبد البر: «لا يشك مسلم أن أم حرام كانت من رسول الله ﷺ لمحرم، فلذلك كان منها ما ذكر في هذا الحديث، والله أعلم.

وقد أخبرنا غير واحد من شيوخنا عن أبي محمد الباجي عبد الله بن محمد بن علي أن محمد بن فطيس أخبره عن يحيى بن إبراهيم بن مزعل قال: إنما استجاز رسول الله ﷺ أن تقلي أم حرام رأسه لأنها كانت منه ذات محرم من قبل خالاته لأن أم عبد المطلب بن هاشم كانت من بني النجار، وقال: وقال يونس بن عبد الأعلى قال: قال لنا ابن وهب<sup>(٢)</sup> أم حرام إحدى خالات النبي ﷺ من

(١) «عمدة القاري» (١١/٩٨-٩٩).

(٢) هو: عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي، الفهري، أبو محمد المصري، مولى يزيد بن زمانة الفهري، متفق على توثيقه وفقهه وقضيه، قال ابن حبان: «جمع ابن وهب وصنف، وهو حفيظ على أهل الحجاز ومصر حديثهم، وغني بجميع ما رَوَوْا من المسانيد والمقاطيع وكان من

### المبحث الثاني: الإشكال وجوابه

الرضاعة فلذلك كان يُقيل عندها ويتام في حجرها وتقلي رأسه<sup>(١)</sup>.

وقال ابن عبد البر أيضاً: «أي ذلك كان فأم حرام محرم من رسول الله ﷺ، والدليل على ذلك - ثم ساق حديث جابر، وعمر بن الخطاب، وابن عباس، وعبد الله بن عمرو بن العاصي، وعقبة بن عامر في النهي عن الخلوة - وهذه آثار ثابتة بالنهي عن ذلك، ومحال أن يأتي رسول الله ﷺ ما ينهى عنه».



سَلَمَةُ مَا حَلَّتْ لِي إِنَّ أَبَاهَا أَخِي مِنَ الرِّضَاعَةِ<sup>(١)</sup>.

وَمَنْ بَالَغَ فِي رَدِّ الْمَحْرَمَةِ الدُّمَيَّاطِيَّ، وَقَدْ أَلْفَ فِي ذَلِكَ جُزْءاً كَمَا تَقْدُمُ فِي كَلَامِ ابْنِ الْمَلْقَنِ.

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ: «وَبَالَغَ الدُّمَيَّاطِيَّ فِي الرَّدِّ عَلَى مَنْ ادَّعَى الْمَحْرَمِيَّةَ فَقَالَ: ذَهَلْ كُلُّ مَنْ زَعَمَ أَنَّ أُمَّ حَرَامٍ إِحْدَى خَالَاتِ النَّبِيِّ ﷺ مِنَ الرِّضَاعَةِ أَوْ مِنَ النَّسَبِ وَكُلُّ مَنْ أَثْبَتَ لَهَا خُؤُولَةً تَقْتَضِي مَحْرَمِيَّةً؛ لِأَنَّ أُمَّهَاتِهِ مِنَ النَّسَبِ وَالْأَلَاءِ أَرْضَعْنَهُ مَغْلُومَاتٍ لَيْسَ فِيهِنَّ أَحَدٌ مِنَ الْأَنْصَارِ الْبَيَّةِ سِوَى أُمِّ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ وَهِيَ سَلَمَى بِنْتُ عَمْرِو بْنِ زَيْدٍ بْنِ لَيْلٍ بْنِ خِرَاشٍ بْنِ عَامِرٍ بْنِ عَثْمٍ بْنِ عَدِيِّ بْنِ النَّجَّارِ، وَأُمُّ حَرَامٍ هِيَ بِنْتُ مِلْحَانَ بْنِ خَالِدٍ بْنِ زَيْدٍ بْنِ حَرَامٍ بْنِ جُنْدُبٍ بْنِ عَامِرٍ الْمَذْكُورِ فَلَا تَجْمَعُ أُمُّ حَرَامٍ وَسَلَمَى إِلَّا فِي عَامِرٍ بْنِ عَثْمٍ جَدَّهِمَا الْأَعْلَى، وَهَذِهِ خُؤُولَةٌ لَا تَثْبُتُ بِهَا مَحْرَمِيَّةٌ لِأَنَّهَا خُؤُولَةٌ مَجَازِيَّةٌ، وَهِيَ كَقَوْلِهِ ﷺ لِسَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ هَذَا خَالِي: لِيَكُونَهُ مِنْ بَنِي زُهْرَةَ وَهُمْ أَقَارِبُ أُمِّهِ أَمِيَّةَ، وَلَيْسَ سَعْدٌ أَخًا لِأَمِيَّةَ لَا مِنَ النَّسَبِ وَلَا مِنَ الرِّضَاعَةِ»

**أَشْكَالٌ وَجَوَابُهُ، ص: ٦٥**

قَالَ الْعَيْنِيُّ: «وَقَالَ ابْنُ التَّيْنِ: كَانَ ﷺ يَزُورُ أُمَّ سُلَيْمٍ لِأَنَّهَا خَالَاتُهُ مِنَ الرِّضَاعَةِ وَقَالَ أَبُو عَمْرٍ: إِحْدَى خَالَاتِهِ مِنَ النَّسَبِ لِأَنَّ أُمَّ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ سَلَمَى بِنْتُ عَمْرِو بْنِ زَيْدٍ بْنِ لَيْلٍ بْنِ خِرَاشٍ بْنِ عَامِرٍ بْنِ عَثْمٍ بْنِ عَدِيِّ بْنِ النَّجَّارِ وَأَخْتُ أُمِّ سُلَيْمٍ أُمُّ حَرَامٍ بِنْتُ مِلْحَانَ بْنِ خَالِدٍ بْنِ زَيْدٍ بْنِ حَرَامٍ بْنِ جُنْدُبٍ بْنِ عَامِرٍ بْنِ عَثْمٍ، وَأَنْكَرَ الْحَافِظُ الدُّمَيَّاطِيَّ هَذَا الْقَوْلَ، وَذَكَرَ أَنَّ هَذِهِ خُؤُولَةٌ بَعِيدَةٌ لَا تَثْبُتُ حُرْمَةٌ وَلَا تَمْنَعُ

(١) أخرجه: البخاري في صحيحه، كتاب النكاح، باب عرض الإنسان ابنته أو أخته على أهل الخير (١٩٦٨/٥ رقم ٤٨٣١) - وفي عدة مواضع أخرى -، ومسلم في صحيحه، كتاب الرضاع (١٠٧٢/٢ رقم ١٤٤٩).



بِحُجَّتِ السُّنَنِ النَّبَوِيَّةِ وَرُفُوعِهَا

(٥)

# اَشْكَالُ وَجَوَابِهَا

في

## يَحْيَىٰ أَمْرٍ حَرَامٍ بَدَتْ مَلَكَاتُ

دراسة تأصيلية تطبيقية تبين المنهج العلمي في الإجابة  
عن الإشكالات التي ربما تعرض في بعض الأحاديث

تأليف

د. علي بن عبد الله الصياح

تقديم

فضيلة الشيخ المحدث

عبد الله بن عبد الرحمن السعدي



مِنَ الْبَحْرِ<sup>(١)</sup> . فَهَلَكَتْ<sup>(٢)</sup> .

٢٠٣٣٦ - قال أبو عمر قال ابن وهب : أم حرام إحدى خالات النبي ﷺ

الرُّضَاعَةِ ، فَلِذَلِكَ كَانَ يَقِيلُ عِنْدَهَا ، وَيَنَامُ فِي حِجْرِهَا ، وَتَقْلِي رَأْسَهُ .

(١) قوله : حين خرجت من البحر ، أراد به حين خروجها من البحر إلى ناحية الجزيرة لأنها دفنت هناك .

(٢) الموطأ : ٤٦٤ ، ومن طريق مالك أخرجه البخاري في الجهاد (٢٧٨٨) باب الدعاء بالجهاد والشهادة للرجال والنساء وفي الاستئذان (٦٢٨٢) باب من زار قوما فقال عندهم ، وفي التخيير (٧٠٠١) باب رؤيا النهار ، ومسلم في الجهاد والإمارة ح (١٩١٢) في طيعة عبد الباقي ، باب فضل الغزو ، وأبو داود ، (٢٤٩٠) ، والنسائي ٤٠/٦ - ٤١ ، والترمذي (١٦٤٥) في فضائل الجهاد : باب ما جاء في غزو البحر ، والبيهقي في السنن ١٥٦/٩ - ١٦٦ .

وأخرجه البخاري في الجهاد (٢٨٧٧) باب غزو المرأة في البحر ، عن عبد الله بن محمد ، عن معاوية بن عمرو ، عن أبي إسحاق الفزاري ، عن عبد الله بن عبد الرحمن الأنصاري ، عن أنس بن مالك .

وأخرجه البخاري في الجهاد (٢٨٩٩) باب فضل من يصرع في سبيل الله فمات فهو منهم ، عن عبد الله بن يوسف ، وابن ماجه في الجهاد (٢٧٧٦) باب فضل غزو البحر ، عن محمد بن ربيع ، كلاهما عن الليث ، بهذا الإسناد .

وأخرجه البخاري في الجهاد (٢٨٩٤) باب ركوب البحر ، ومسلم (١٩١٢) (١٦١) في الإمارة : باب فضل الغزو ، والبيهقي ١٦٦/٩ عن خلف بن هشام ، والنسائي ٤١/٦ في الجهاد : باب فضل الجهاد في البحر ، عن يحيى بن حبيب ، وأبو داود (٢٤٩٠) في الجهاد : باب فضل الغزو في البحر ، عن سليمان بن داود العمكي ، وأحمد ٤٢٣/٦ عن سليمان بن حرب ، كلهم عن حماد بن زيد ، عن يحيى بن سعيد ، به .

وأخرجه أحمد ٣٦١/٦ ، والطبراني ٢٥ / (٣٢١) من طرق عن حماد بن سلمة ، عن يحيى بن سعيد ، به .

وأخرجه أيضا ٤٢٣/٦ عن عبد الصمد ، عن أبيه ، عن يحيى بن سعيد ، به .



# الاستبصار

الجامع لمذاهب فقهاء الأنصار وعلماء الأقطار فيما تضمنه "الموطأ"  
من معاني الرأي والآثار وشرح ذلك كله بالإيجاز والاختصار

ما علّ ظهير الأرض . بعد كتاب الله  
أصبح من كتاب مالك  
الإمام مالك

## تصنيف

ابن عبد البر

الإمام الحافظ أبي عمر يوسف بن عبد الله  
ابن محمد بن عبد البر النمرى الأندلسي

٣٦٨ هـ ، ٤٦٣ هـ لقد كان أبو عمر بن عبد البر من شعور العلم  
واشتهر فضله في الأقطار  
الكتاب الطاهر

يُطْبَعُ لِأَوَّلِ مَرَّةٍ كَامِلًا فِي ثَلَاثِينَ مَجْلَدًا  
بِالْفَهَارِسِ الْعِلْمِيَّةِ عَنْ خَمْسِ نُسَخٍ خَطِيئَةٍ عَزِيزَةٍ

## المجلد الرابع عشر

وَتَقَى أَصُولُهُ وَخَرَجَ نَصُوصُهُ وَرَقَمَهَا  
وَقَنَّ مَسَائِلُهُ وَصَنَعَ فَهَارِسَهُ

الدكتور عبد المعبط أمين قلعجي

دار الوعى  
حلب - القاهرة

دار قتيبة للطباعة والنشر  
دمشق - بيروت



## المباحث العربية

(أن رسول الله ﷺ كان يدخل على أم حرام بنت ملحان) ، أم حرام ، بفتح الحاء والتاء ، بنت ملحان ، يكثر المنع وسكون الحاء ، وهي حائلة انس ، رضي الله عنها - كما جاء في الرواية الثانية والثالثة والرابعة. ويقال لها الرنيساء ، ويقال لأم سليم الغنيساء ، وقيل بالعكس ، الرنيساء والعنصر تنقلبتان ، وهو اجتماع اللين في مؤخر العين وفي هنيئها ، وقيل : استرخاها وانكسار الجفن .

قال النووي : وافق العلماء على أنها كانت محرمة له صلى الله عليه وسلم ، واختلفوا في كيفية ذلك ، فقال ابن عبد البر : أن أم حرام أرضعت رسول الله ﷺ أو أعتنوا أم سليم ، فصارت كل منهما أمه أو حائلة من الرضاعة ، فلذلك كان ينم عندها ، وتنال منه ما يحرم للمحرم أن يناله من محاربه ، وقال بعضهم : إنما كانت حائلة لأبيه أو جده عند المطلب ، وقال ابن الجوزي : سمعت بعض الحفاظ يقول : كانت أم سليم أمة أمة عمت وهب ، أم رسول الله ﷺ من الرضاعة ، قال ابن عبد البر : وأيهما كان فهي محرم له .

وقال بعضهم : لم تكن أم حرام محرمة له صلى الله عليه وسلم ، ولكن من خصوصاته صلى الله عليه وسلم ، لأنه كان يملك إرثه عن زوجته ، فكيف عن غيرها مما هو المهر عنه ، وهو المهر عن كل فعل طبع ، وعن قول الترمذي : ورد القاضي عياض هذا القول بأن الخصائص لا تثبت بالاعتقال ، وأدوات المعصية مسلم ، لكن الأصل عدم الخصوصية ، وحول الاقتناء ، به في فعله حتى يقدم على الخصوصية للبل ، وقال الحفاظ ابن حجر : في هذا القول ، فقال : وأحسن : الأخيرة بمعنى الخصوصية ، ولا يرد هذا كونه لا تثبت إلا بالقول ، لأن الأدلة على ذلك واضحة ، وبالله التوفيق ، في الرد على من ادعى المحرمية ، فقال : قل كل من زعم أن أم حرام إحدى حالات النبي ﷺ من الرضاعة أو من النسب ، وكل من أثبت لها حقيرة لغرض المحرمية ، لأن أمهاته صلى الله عليه وسلم من النسب ، والثلاثي أرضعته معلومات ، ليس بهن أحد من الأنصار ، البتة ، سوى أم عبد المطلب ، ثم قال : وأنا لأقر هذا فقد ثبت في الصحيح أنه صلى الله عليه وسلم كان لا يدخل على أحد من النساء إلا على أبوابه ، ولا على أم سليم ، فقبل له ؟ فقال : أرجو ، قتل أخوها يعني ، يعني : حرام به ملحان ، وكان قد قتل يوم بشر معوية ، وقد جمع الحفاظ ابن حجر بين ما أفهمه هذا الخبر في الصحيح وبين ما يدل عليه حديث الباب في أم حرام ، فقال ما حاصله : إنهما أختان كانتا في دار واحدة ، وكانت كل واحدة منهما في بيت من تلك الدار ، وحرام بن ملحان أخوهما معاً ، فأنعلة مشركتهما ، وقد انضم إلى العلة المذكورة - علة الرخصة - كون انس خادم النبي ﷺ ، وقد جرت العادة بمخالطة المغموم خادمه وتغل خادمه ، ورفع الخشعة التي تقع بين الأهل - عنهم

ثم قال الدمشقي : على أنه ليس في الحديث ما يدل على الظلوة بأم حرام ، ولعل ذلك كل مع ولد أو جندم أو زوج أو تميم ، قال الحفاظ ابن حجر : وهو احتمال قوي ، لكنه لا يدفع الإشكال من أصله ، إلغاء الملازمة في نفقة الرائي وكذا النوم في الحجر اهـ

# فَتْحُ الْمُنْعِمِ

## شَرْحُ صَحِيحِ مُسْلِمٍ

كتاب الأفضية . كتاب الفضة  
كتاب الجهاد والسير . كتاب الإمامة  
كتاب العتيد والديانة

## المجزء السابع

الأئمة الأربعة  
موسى بن يحيى بن الحسين

## دار الشروق



يبيت للمرأة حر من مال الرجل ، كلما قال إن طلال ، قال : وفيه أن الوكيل والقرين إذا علم أنه يسر صاحبه ما فعله من ذلك جاز له فعله ، ولا يشك أن عبادة كان يسره أكل رسول الله ﷺ ما فعلته له امرأة ولو كان بشير أفن خاص منه ، وشطبه القرطبي بأن عبادة حيث لم يكن زوجها كما تقدم ، قلت : لكن ليس في الحديث ما ينقل أنها كانت حيث ذلت زوجها ، إلا أن في كلام ابن سعد ما يقتضي أنها كانت حيث ذلت زوجها ، وفيه خدعة للمرأة الضيق بثقله رأسه ، وقد أشكل هذا هل حاجة فقال ابن عبيد البر : أفن أن أم حرام أرطعت رسول الله ﷺ أو أختها أم سليم فصارت كل منهما أمه أو حالته من الرضاة فذلك كان يتم عندهما وقال منه ما يجوز التحريم أن يناله من عارته ، ثم ساق يستدعي إلى يحيى بن أرواح بن مزين قال : إذا استجاز رسول الله ﷺ أن يظل أم حرام رأسه لأنها كانت منه فذلك حرم من قبل ، خلافة ، لأن أم حيد للطلب جله كانت من بني النجار ، ومن طريق يونس بن عبد الأعلى قال : قال ثاب بن عبد أم حرام إحدى حالات النبي ﷺ من الرضاة ، ذلك كان يقبل عندهما ويقام له حبرهما وقيل له ، قال ابن عبيد البر وأما كان فهي حرم له ، وجوز أبو القاسم بن الجوهري والدارمي والمهلب لها حكمه إن طلال عنه بما قال ابن وهب قال : وقال غيره إذا كانت حرة لأبيه أو جده عبد الطلب ، وقال ابن الجوزي سمعت بعض الحفاظ يقول : كانت أم سليم أخت أمه بنت وهب أم رسول الله ﷺ من الرضاة ، وحسن ابن القرد ما قال ابن وهب ثم قال : وقال غيره ، إن كان النبي ﷺ مسموما بظنه أربى عن زوجته فكيف من غيرها بما هو المذموم عنه ، ومن غير أن كل قبل قبيح وقول ذلك ، فيكون ذلك من خصائصه ، ثم قال : أو يحتل أن يكون ذلك قبل الحجاب ، ورد بأن ذلك كان بعد الحجاب هو ما ، وقد فسدت في أول الكلام على شره أن ذلك كان بعد حبة التوداع ورد صباح الأول بأن الحصار لا تنفذ بالاحتيل ، وثبتت العصة مسلم لكن الأصل عدم المحسوبة ، وجوز الاحتياط ، في أصالة حتى يقوم على المحسوبة دليل ، وبالغ الغيالي في الرد على من ادعى الحرمة فقال : فدل كل من دهم أن أم حرام إحدى حالات النبي ﷺ من الرضاة أو من النسب وكل من أخت لها خولة تتحى حرمة ، لأن اسمها من نسب والآن أرطعت معلومات ليس بأحد من الأصناف الستة ، سوى أم عبد الطلب وهي سلى بنت عمرو بن زيد بن لبيد بن خراش بن عامر بن نعيم بن حدي بن النجار ، وأم حرام من بنت ملحان بن عاف بن زيد بن حرام بن جندب بن عامر المذكور ، فلا تتجمع أم حرام وسلى إلا في عامر بن نعيم جدهما إلا ما ، وهذه خولة لا تثبت بها حرمة لأنها خولة محاربة ، وهي كقوله ﷺ لسعد بن أبي وقاص : هذا حاله ، لكونه من بني زهرة وم أئوب أمه أخته ، وليس بعد أخته لأمة لا من النسب ولا من الرضاة ، ثم قال وإذا تقرر هذا فقد ثبت في الصحيح أنه ﷺ كان لا يدخل على أحد من النساء إلا على أزواجه ، إلا على أم سليم القليل له فقال : أرجوا قتل أمهما مني ، يعني حرام بن ملحان ، وكان قد قتل يوم يرمونه ، قلت : وقد تقدمت قصة في الجهاد ، باب فضل من جهز غزياً ، وأوصت هناك وجه الجمع بين ما أمه هذا المحضرين ما دل عليه حديث الباب في أم حرام بما جاء به أنها أختان كانتا في ذر واحدة كل واحدة منهما في بيت من تلك الدار ، وحرام بن ملحان أغوها ما قاله مفرقة قهما ، وإن ثبت قصة أم عبد الله بنت ملحان التي أشرعها لهما فربما قال قول ليسا كالتقوى في أم حرام ، وقد انضاف إلى العلة المذكورة كون أم حرام خادم النبي ﷺ ، وقد جرت العادة بمخالطة الخدم غداً وأهل غداً ورفع الخدمة التي تقع بين الأجناب عنهم ، ثم قال الغيالي : عل أنه ليس

# فتح الباري

بشرح صحيح الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري

لإتمام الحفظ  
أحمد بن علي بن حجر  
العسقلاني  
٢٢٢ - ٨٨٢

الجزء الحادي عشر

ولم يكتف وأبوابه وأبوابه  
ومضى الطراف ، وقد حل أربابها في كل حين

بفتح فاء عبد الباقي

المكتبة السلفية



# الْعَمِيدَة

مِنَ الْفَوَائِدِ وَالْآثَارِ الصَّحَاحِ وَالْغَرَائِبِ

فِي مَشِيخَةِ شَهْدَةِ

٤٨٢ - ٨٥٧٤ = ١٠٨٩ - ١١٧٨ م

مختصين ونمذج ونمايين  
البركتور رفعت فوزي بجهد الطلب  
استاذة شريعة بجامعة القاهرة وام القري

الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة

٥٧

٢٢ - وبه ثنا المحاملي ، ثنا أحمد بن إسحاق ، ثنا مالك ، عن ابن شهاب ،

عن ابن وهب ثم قال : وقال غيره بل كان النبي صلى الله عليه وسلم معصوماً بملك الله من زوجته فكيف  
عن غيرها بما هو الله به ، وهو المبرأ من كل فعل صحيح وقول رقت ، فيكون ذلك من خصائصه .  
ثم قال : ويحصل أن يكون ذلك قبل الحجاب ، ورد بأن ذلك كان بعد الحجاب يوماً ، وقد تقدمت  
في أول الكلام على شرحه أن ذلك كان بعد حجة الوداع ورد عن عائشة الأولى بأن المصنف لا يثبت  
بالاحتمال ، وثبتت الحصة مسلم لكن الأصل عدم الخصوصية ، وجوز الاختلاف به في الصلاة حتى يلزم  
على الخصوصية دليل . وبالجملة في قوله على من يصحى الحرمة فقال : فعل كل من رجم أن أم حرام  
إحدى حالات النبي صلى الله عليه وسلم من الرضاة أو من النسب وكل من أبت لما سؤلة تخصي حرمة .  
أن كونه من النسب والطلاق أرخصت معلومات ليس فيها أحد من الأعمال البتة ، سوى أم عبد المطلب  
وهي سلمة بنت عمرو بن زيد بن أبي بن خزيم بن عامر بن ضم بن عدي بن النجار ، ولم يرد من  
ثبت سلطان بن عباد بن زيد بن حرام بن حبيب بن مضر المذكور . فلا يجمع أم حرام ونسب إلا  
في عامر بن ضم حدها الأعلى ، وهذه سؤلة لا تثبت بها حرمة لأنها سؤلة مجازية . وهي كقوله صلى  
الله عليه وسلم لست من أبي وقاص ، هذا حال ، لكونه من بني زهرة وهم يقرب أم أبيه ، وليس بعد  
أخا لأخته لا من النسب ولا من الرضاة . ثم قال وإذا تقرر هذا فقد ثبت في الصحيح أنه صلى الله عليه  
وسلم كان لا يدخل على أحد من النساء إلا على أذنه ، إلا على أم سلمة قليل لا فقال : أرحمها علي  
أخوها يعني ، يعني حرام بن ملحان ، وكان قد فعل يوم هجرته . قلت : وقد تقدمت قصته في الجهاد  
في باب فضل من جهز غازياً ، وتوضحت هناك وجه الجمع بين ما ذهب هذا المفسر وبين ما دل عليه  
حديث أبيه في أم حرام بما حصة أمها أختان كانا في دار واحدة كل واحدة حصة في بيت من تلك  
الدار ، وحرام بن ملحان أخوها معاً فاعلموا مشتركة لهما . وإن ثبت قصة أم عبد الله بنت ملحان التي  
أشرت إليها فيما فلقولها كالتقوى في أم حرام ، وقد انفصل إلى العلة المذكورة كون أس حرام النبي  
صلى الله عليه وسلم وقد جرت فعاداً بمخالفة المذموم عليه وأصل عاصمه ووقع الحشة التي تقع بين  
الأحباب عنهم . ثم قال القسطنطيني : على أنه ليس في الحقيقة ما يدل على المحلقة بأم حرام ، ولعل ذلك  
كان مع ولد لو حرام أو زوج لو تابع . قلت : وهو احتمال قوي ، لكنه لا يدفع الإشكال من أصله  
لبقاء الملاسة في تلبية الرأس ، وكلما تنوع في الخبر ، وأحسن الأجوبة دعوى الخصوصية ولا يرتفع كونها  
لا تحت إلا بدليل ، لأن الدليل على ذلك واضح ، والله أعلم .

٢٢ - ح ( ١٢٣/١ ) ( ١ ) كتاب الوضوء - ( ٢٥ ) باب الاستنظار في الوضوء - من طريق  
حديث . عن عبد الله ، عن موسى ، عن الزمري به - رقم ( ١٦١ ) .  
م ( ٢١٢/١ ) ( ٢ ) كتاب الطهارة - ( ٨ ) باب الإطارة والاستنظار والاستنظار - من طريق  
يحيى بن يحيى ، عن مالك ، عن ابن شهاب به - رقم ( ٢٣٧/٢٢ ) .  
هذا وقد روي ابن جازية عن شهيد بن سعد هذا الكتاب ، ثم قال : هذا الحديث متفق على صحته من  
حديث أبي هريرة الخولاني ، وصحة حقه في حد ذاته . وأخرجه مسلم عن يحيى بن يحيى القيس -



# الْعَمِيَّةُ

مَنْ الْفَوَائِدِ وَالْآثَارِ الصَّحَاحِ وَالْغَرَائِبِ

فِي مِشْخَرِ شَحْدَةٍ

٤٨٢ - ٥٧٤ هـ = ١٠٨٩ - ١١٧٨ م

— ❦ —

مُخَيَّرٌ وَمُخَرَّجٌ وَمُتَابِعٌ  
الرُّسُودُ رَفَعَتْ فُزْدَى بَعْدَ الْغُلْبِ  
إِسْتِزَارُ الشَّرِيعَةِ بِهَا مَدَقُ الْقَاهِرَةِ وَاسْمُ الْقَرْيَةِ

النَّاشِرُ مَكْتَبَةُ الْخِجَابِ بِالْمَدِينَةِ

— من اطلاعهم على عورات الرجال فيه إذ ينصرون الأحرار من ذلك ، ونص أصحابه ذلك بالسفن الصغار ولما فكر المني يمكنهم الاستمرار بأماكن تحصين فلا خرج فيه ، وفي الحديث جواز غسل الشهادة وإن من يموت غلظا يلحق بمن يخل في الغزو ، كما قال ابن عبد البر وهو ظاهر القصة ، لكن لا يلزم من الاستواء في أصل الفعيل الاستواء في الفاعلات ، وقد ذكرت في باب الشهادة ، من كتاب الجهاد كتبوا من يظلم عليه شهيد وإن لم يقتل ، وفيه مشروعية القاتلة لما فيه من الإحسان على قيام القتل ، وجواز إخراج ما يؤذي البلد من قبل وغيره عنه ، ومشروعية الجهاد مع كل أمام لنفسه أثناء على من غزا مدينة تحصر وكان أمير تلك الغزوة يزيد بن معاوية ويزيد بن يزيد ، وثبوت فعل الغزاة إذا حشدت فيه ، وقال بعض الشراح فيه فعل الجاهدين إلى يوم القيامة لقوله فيه ، ولست من الآخرين ، ولا نهاية للآخرين إلى يوم القيامة ، والذي يظهر أن المراد بالآخرين في الحديث القردة الثانية ، نعم يأخذ منه فعل الجاهدين في الجسفة لا خصوص الفعل الفراد في حق المذكورين ، وفيه ضرر من أصله ليس على الله عليه وسلم بما يقع لرفع كماله ، وذلك معلوم من علامات نبوته : أنها إعلانه بقاء نفسه بعده وأن فهم أصحاب قوة وشوكة ونكابة في العدو ، وأنهم يستكثرون من الهلاك حتى يغزوا البحر ، وأن أم حرام تسبق إلى ذلك الزمان ، ولها تكون مع من يجر البحر ، ولها لا تدرك زمان الغزوة الثانية ، وفيه جواز الفرح بما يحدث من النعم ، والاضطك عند حصول السرور الضحكة على الله عليه وسلم إيجابا بما رأى من امتثال أمته لشرعهم لم يجهل العدو ، وما تلاميذ الله تعالى على ذلك ، وما ورد في بعض طرقه بلطف التصب حصول على ذلك ، وفيه جواز قلقة الضيف في غير بيته بشرطه كالإذن ولكن القصة ، وجواز عذبة المرأة الأجنبية للضيف بإعطائه وجهه له وغير ذلك ، وإقامة ما عذبه المرأة للضيف من مال زوجها لأن الأصل أن الذي في بيت المرأة هو من مال الرجل ، كما قال ابن بطال ، قال : وفيه أن التوكيل والمؤمن إذا علم أنه يفسر صاحبه ما يفعله من ذلك جاز له فعله ، ولا شك أن عذبة كان يفسره أهل رسول الله صلى الله عليه وسلم بما فعلته فبركه ولو كان يفسر إيان خاص منه ، ونسبه القرضي بأن عذبة حبط ثم يكن زوجها كما تقدم ، قلت : لكن ليس في الحديث ما ينفي أنها كانت حبط ذات زوج ، إلا أن في كلام ابن مسعود ما يقتضي أنها كانت حبط حوبا ، وفيه عذبة المرأة للضيف بطلبه رأسه ، وقد أشكل هذا على جماعة فقال ابن عبد البر : ألحق أن أم حرام أرضعت رسول الله صلى الله عليه وسلم أو أحملا أم سليم فحصلت كل منهما له أو حمله من الرضاة فلذلك كان ينام عندهما ويقال منه ما يجوز للمسلم أن يتألم من عذبه ، ثم سأل يسلمة عن أبي بصير بن إبراهيم بن مزين قال : إنما استجاز رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تأكل لم يرم رأسه لأنها كانت منه ذات عرم من قبل حاله ، لأن أم عبد المطلب حبطت من بني قحطان - ومن طريق يوسف ابن عبد الأهل قال : قال ثابث بن وهب لم يرم أحد من عائلات النبي صلى الله عليه وسلم من الرضاة فلذلك كان يقبل عندهما ويقال في حبرهما ولعل رأسه ، قال ابن عبد البر ولينا كان لهم عرم له ، وجزم أبو القاسم بن الجوهري والديلمي والمطلب فيها حكمة ابن بطال عنه بما قال ابن وهب قال : وقال غيره إنما كانت عذبة لأنه لم يجهل عبد المطلب ، وقال ابن الجوزي سمعت بعض الخطباء يقول : كانت أم سليم أخت أمية بنت وهب لم يرم رسول الله صلى الله عليه وسلم من الرضاة ، وحكى ابن القوي ما قال -











رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ اسْتَبَقَ وَهُوَ يَضْحَكُ<sup>(١٠)</sup>، قُلْتُ: «مَا يَضْحَكُ بِمَا رَسُولُ اللَّهِ؟» فَقَالَ: «نَاسٌ مِنْ أَتْبَاعِي خَرُّوا عَلَيَّ غُرَاقًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَزْكِبُونَ قَبِيحَ هَذَا الْبَخْرِ، مَلُوكٌ عَلَى الْأَيْرَةِ أَوْ يَمْلِكُ الْمُلُوكُ عَلَى الْأَيْرَةِ - شَكَّ إِسْحَاقُ - قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ ادْعُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَنِي مِنْهُمْ، فَدَعَا لَهَا ثُمَّ وَضَعَ رَأْسَهُ فَكَأَمَ ثُمَّ اسْتَبَقَ وَهُوَ يَضْحَكُ، قُلْتُ: مَا يَضْحَكُ بِمَا رَسُولُ اللَّهِ؟» فَقَالَ: «نَاسٌ مِنْ أَتْبَاعِي خَرُّوا عَلَيَّ غُرَاقًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ، كَمَا قَالَ فِي الْأَوَّلِيِّ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ ادْعُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَنِي مِنْهُمْ، قَالَ: «أَنْتَ مِنَ الْأَوَّلِينَ»، قَالَ: فَزَكَيْتَ الْبَخْرَ زَمَانًا مُعَاوِيَةَ وَضَعِي اللَّهُ غَتَهُ فَضَرَعَتْ عَنْ ذَاتِهَا فَمَاتَتْ جِبِينَ خَرَجَتْ مِنَ الْبَخْرِ».

277 - أخبرنا الحسين بن عبد الله، قال: قال لنا أبو بكر الفهري،

قال أبو موسى - يعني يونس -، قال لنا عبد الله بن وهب أُم حَرَامٍ أَحَدَى حالات النبي ﷺ من الرضاعة، وقيل عت<sup>(١٠٠)</sup> ولذلك استجاز النبي ﷺ النوم في حجرها وأن تغطي رأسه<sup>(١٠١)</sup>.

(١٠) في رواية: «قلت» وعليه إشارة إلى نسخة أخرى  
(١٠٠) لم يتفق له هذه العلة في أوبه، فالتها مكنا، ولا أعلم

(١) رواه يحيى في كتاب الجهاد، باب الترغيب في الجهاد 39/464/2، وابن القاسم (117)، وأبو مصعب (209)، وأحمد بن أبي سلمة 340/3، والبخاري عن النسي 10/6 - فتح به وفي الأندلس المفرد (952)، وابن أبي أويس 70/11 - 71، ومسلم عن يحيى بن يحيى الشيبوري 1518/3، وأبو داود عن القعني (2491)، والترمذي من طريق معن (1645)، والنسائي من طريق ابن القاسم في المعنى 40/6، وفي الكشي (4380)، وابن حبان من طريق أبي مصعب (الإحسان: 6667)، والبيهقي من طريق يحيى بن يحيى الشيبوري 165/9 - 166، والبخاري عن طريق أبي مصعب (3730) جميعهم عن مالك به

(2) ذكر هذا الحافظ ابن عبد البر في التمهيد 226/1 - 227 دون أن يذكر من أين استأواه وانظر في مناقب البري لابن حجر 78/11

مُسْنَدُ الْمُؤَدَّبَاتِ

كُلُّهُنَّ  
أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ  
الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي  
تَالِبٍ (ت 36 هـ)

تَبَيَّنَ  
عَلَيْهِمْ كَرَامَاتُهُمْ وَتَبَيَّنَ





# إِشْتِاعُ الْأَسْمَاءِ

## بِمَالِ النَّبِيِّ ﷺ مِنَ الْأَحْوَالِ وَالْأَمْوَالِ وَالْحَفَةِ وَالْمَتَاعِ

تأليف  
تقريب الدين أحمد بن علي بن عبد القادر بن محمد البقري  
المتوفى سنة ٨٤٥ هـ

تصحيح وتعليق  
محمد عبد الحميد النجدي

الجزء العاشر

مستودع  
مركز أبي بصير  
دار الكتب العلمية  
بيروت - لبنان

والمسلم<sup>(١)</sup> من حديث همام ، عن إسحاق بن عبد الله ، عن أنس قال :  
كان النبي ﷺ لا يدخل على أحد من النساء إلا على أزواجه ، وإلا لم سلم ،  
فإنه كان يدخل عليها ، فيقول له في ذلك : قال : إلى أرضها ، قال لزوجها معي .  
وقال ابن عبد البر : ولم حرام هذه خالة أنس بن مالك ، اخت لم سلم  
بنت ملحان ، لم أنس . قال : وأظنها أرضعت رسول الله ﷺ ، إذ لم سلم  
جعلت أم حرام خالة له من الرضاعة ، فذلك كنت تظن أنه ، وإنما عندها ،  
وكذلك كان يتم عند أم سلم ، وتساو منه ما يجوز لدى المحرم أن يملكه من  
محارمه .

ولا يشك مسلم أن أم حرام كانت من رسول الله ﷺ المحرم ، فذلك  
كان منها ما ذكر منها بما ذكرنا في هذا الحديث .

وقد أخبرنا غير واحد من شيوخنا ، عن أبي محمد عبد الله بن محمد  
ابن علي ، أن محمد بن [ يونس ] أخبره ، عن يحيى بن إبراهيم بن مزين قال :  
إنما استجاز رسول الله ﷺ أن تظن أم حرام ولله ، لأنها كانت منه ذات محرم  
من قبل خالته لآل أم عبد المطلب من هاتم ، كانت من بني النجار .

وقال يونس بن عبد الأعلى : قال لنا ابن وهب : أم حرام إحدى خالات  
النبي ﷺ من الرضاعة ، فهذا كان يقول عندها ، وإنما في حجرها وتظن  
رأسه .

قال أبو عمرو بن عبد البر : أو ذلك كان ، فلم حرام محرم من رسول  
الله ﷺ .

قال مؤلفه ويؤيده ما ذهب إليه أبو عمرو أنه وقع في صحيح البخاري من  
حديث هشام عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة ، حدثني أن رسول الله ﷺ  
بعث غلاماً أخاً لأم سلم في سبعين ركباً .... الحديث .

(١) (مسلم شرح النووي) ٦١٣/١٦ ، كتاب فضائل الصحابة ، باب (١٩) من فضائل أم  
سلم ، ولم أنس بن مالك ، ومالك ، وصلى الله عليه وسلم ، حديث رقم (١٠١)



# إِمْتِنَاعُ الْأَسْمَاعِ

## بِمَالِ النَّبِيِّ ﷺ مِنَ الْأَحْوَالِ وَالْأَمْوَالِ وَالْخُدَّةِ وَالْمَتَاعِ

تأليف  
تقي الدين أحمد بن علي بن عبد القادر بن محمد القرني  
الترقي سنة ٨٤٥ هـ

تحقيق وتعليق  
محمد عبد الحميد النجدي

الجزء العاشر

مكتبة  
دار الكتب العلمية  
بيروت - لبنان

قال مؤلفه رحمه الله : لم يرد النووي رحمه الله بأن أم حرام كانت  
محرمًا لرسول الله ﷺ من جهة النسب ، فإنه من أعلم الناس بتسبيها ، وإنما  
أراد المحرمية الرضاعية التي حكاهما ابن عبد البر وذهب إليها ملائكة .  
وقال الحافظ أبو الفرج بن الجوزي : سمعت بعض الحفاظ يقول : كانت  
أم سلمة تحت آمنه بنت وهب أم رسول الله ﷺ من الرضاعة وقال ابن العربي :  
ويحتمل أن تكون ذلك قبل الحجاب ، ورد بأنه كثر بعد حجة الوداع .

وقال الحافظ شرف الدين عبد المؤمن النميري : ذهب من يزعم أن أم  
حرام إحدى خالات النبي ﷺ من الرضاعة أو من النسب ، لأن أمهات من  
النسب واللاتي أرضعن مطوعات ليس لهن أحد من الأنصار البتة ، سوى أم  
عبد المطلب وهي سلمى بنت عمرو بن زيد بن لبيد بن عكر بن عامر بن غنم  
ابن النجار ، ولم حرام بنت ملحان بن مالك بن زيد بن حرام بن جندب بن عامر  
بن غنم بن عدى بن النجار ، فلا تجتمع أم حرام وهي سلمى إلا في علم من  
غنم ، جدهما الأعلى ، وهذه خذولة لا تثبت بها محرمية ، لأنها خذولة مجازية ،  
وهي كقوله ﷺ لسعد بن أبي وقاص : هذا أخاك لكونه من بني زهرة ، وهم  
أقارب أمه وليس سعدًا لها لأمه .

وإذا تقرر هذا فقد ثبت في الصحيح أنه ﷺ كان لا يدخل على أحد من  
النساء إلا على أزواجه ، إلا على أم سليم فقيل له ، فقال : إني أرحمها قتل  
أخوها معي يعني حرام بن ملحان ، فكان قتل يثر معونة . قال علي أنه ليس  
في الحديث ما يدل على الخلوة من أم حرام ولعل ذلك كان مع ولد أو خدام أو  
زوج أو تابع ، وهذا احتمال قوي إلا أنه لا يدفع الإشكال من أصله ، لبقاء  
العلامة في غلبة الرأى ، وكذلك النوم في المجر .

ولحسن الأجوبة : دعوى الخصوصية ، ولا يردّها كونها لا تثبت إلا  
بدليل ، لأن الدليل على ذلك واضح ، والحمد لله وحده .

• • •



(٢٣٠)

## كشف المشكل من

مسند أم حرام بنت ملحان

خالة أبي نر ماله، أسلمت وبايعت - وكان النبي ﷺ يقبل في بيتها.

أخرج لها في الصحيحين حديث واحد<sup>(١)</sup>

٣٥٣٨/٢٧٣٣ - وفيها أنها كانت تقبل رأس رسول الله ﷺ

إنما كان رسول الله ﷺ يقبل في بيتها، وتعلي رأسه لخرابة بيها

وقد روى أبو حمزة حسن عبد البر في كتابه "المعتمد" عن يونس بن

عبد الأعلى قال: قال لنا ابن وهب: **أم حرام إحدى حالات النبي ﷺ**

**من الرضاغة**. فلهذا كان يقبل عندها ويضع رأسه على رأسه

ومن يحبس بن إبراهيم قال: إنما استجار رسول الله ﷺ أن تقبل رأسه

حرام. لأنها كانت من ذات محرم من قبل خالاته. لأن أم عبد المطلب

بن هاشم كانت من بني النجار<sup>(٢)</sup>

والشيخ: ما بين الكساء إلى الظاهر والأيح: الثمن للشيخ وهو

الذي صغر في الحديث: الأيح

وقوله: قد أوجبوا: أي وجبت لهم الجنة

• • •

(١) الطائفة ٣١٩/٨، والاستيعاب ١٢١/٤، والسر ٣١٩/٢، والإصابة ١٢٣/٥

(٢) البحري (٩٧٨٨)، وصلم (١٩١٢)

(٣) المعتمد ٢٢٩/١

# كشف المشكل

من

## حليته

## الصحيحين

لورثام أبي العرج عبد الرحمن ابن الجوزي

تفتين  
الدكتور علي حسين البواب

الجزء الرابع

دار الوطن

الرياض - شارع المطار - ص.ب. ٣٣١٠

١٧٩١ - ١٧٩٢ - فاكس ١٧٩١٩٠٩







ابن عبد الأعلى، قال لنا ابن وهب: أم حرام إحدى حالات النكاح من الرضاة، فلذلك كان يميل عددها، وي نام في حجرها، ونقلني رأسه قال ابن عبد البر: وإنما كان فهي محرم له.

وجزم أبو القاسم ابن الجوهري، والداودي، والمهلب فيما حكاه ابن بطال عنه بما قال ابن وهب، قال: وقال غيره: إنما كانت حالة لأبيه، أوجده عبد المطلب. وقال ابن الحوزي: سمعت بعض الحفاظ يقول: كانت أم سليم أخت أمة بنت وهيب، أم رسول الله ﷺ من الرضاة. وحكى ابن العربي ما قال ابن وهب، ثم قال: وقال غيره: بل كان النبي ﷺ معصوماً يملك أمره عن زوجته، فكيف عن غيرها مما هو المنة عنه، وهو المرأة من كل فعل قبيح، وقول رثه، فيكون ذلك من حصاه. ثم قال: ويحتمل أن يكون ذلك قبل الحجاب.. وزد بأن ذلك بعد الحجاب جزماً.

قال الحافظ: وقد تقدمت في أول الكلام على شرح أن ذلك كان بعد حجة الوداع وزد عباس الأول بأن الحصائص لا تثبت بالاحتمال، وثبتت العصة سلم، لكن الأصل عدم الخصوصية، وجرأز الاقتداء به في أفعاله حتى يقوم على الخصوصية دليل، وبأنه الدماض في الرد على من ادعى المحرمية، فقال: فها هنا كل من زعم أنه أم حرام إحدى حالات النكاح من الرضاة، أو من النسب، وكل من أثبت لها خولة تخصي محرمية، لأن أمهات من النسب، والثلاثي لوضع معلومات، ليس فيهن أحد من الأنصار الستة، سوى أم عبد المطلب، وهي سلمى بنت عمرو بن زيد بن أسيد بن جزيش ابن عامر بن غنم بن عبد بن النخار، وأم حرام هي بنت ملحان بن خالد بن زيد بن حرام بن حنبل بن عامر المذكور، فلا تجمع أم حرام، وسلمى إلا في عامر بن غنم حنبل الأعلى، وهذه خولة لا تثبت لها محرمية، لأنها خولة محاذية، وهي كقولها ﷺ لسعد بن أبي وقاص: «هذا خالي» لكونه من بني زهرة، وهم أقارب له أمة، وليس بعد أحداً من النسب، ولا من الرضاة.

ثم قال: وإذا تقرر هذا، فقد ثبت في الصحيح أنه ﷺ كان لا يدخل على أحد من النساء إلا على أزواجه، إلا على أم سليم، فقيل له: فقال: «أرسمها قتل أخوها ممي»، يعني حرام بن ملحان، وكان قد قتل يوم بدر معونة.

وجمع الحافظ بما حاصله أنهما أختان كانتا في دار واحدة، كل واحدة منهما في بيت من تلك الدار، وحرام بن ملحان أخوها مقام، فالعلة مشتركة فيهما. قال: وإن ثبت قصة أم عبد الله بنت ملحان التي تقدمت قريباً، فالقول فيها كالقول في أم حرام، وقد انفرد إلى العلة المذكورة كون أنس خادم النبي ﷺ، وقد جرت العادة بمخالطة

# شرح سنن النسائي

المسكن  
دخيلة العقبى في شرح المختار

لجامه الفقيه الموقر الفقيه القدير  
محمد بن الشيخ العلامة أبي بن آدم بن موسى البغدادي البجلي  
المتوفى بدار الحديث القبرية بمكة المكرمة  
عاش سنة ثمان مائة وأربعين

المجلد السادس والعشرون





## المباحث العربية

[illegible]

قال امين (هو) انما على وجه الله . معذرة على الله عليه وسلم وانما هي شريعة  
 من قبل الله انما هي من جوامع من الله انما هي من جوامع من الله انما هي من جوامع من الله  
 انما هي من جوامع من الله انما هي من جوامع من الله انما هي من جوامع من الله  
 انما هي من جوامع من الله انما هي من جوامع من الله انما هي من جوامع من الله  
 انما هي من جوامع من الله انما هي من جوامع من الله انما هي من جوامع من الله  
 انما هي من جوامع من الله انما هي من جوامع من الله انما هي من جوامع من الله

[illegible][illegible]

فَتَحَ الْمُنْعِمِ  
شَرَحَ صَحِيحَ مُسْلِمٍ

كتاب في فضيلة كتاب الله  
كتاب في فضيلة رسول الله  
كتاب في فضيلة ولده علي

المعروف بالشيخ

الأمنه المحفوظه  
مكتبة يثاقيين واثريين

**دار الشروق**



أمرجه المختار ومسلم من حديث مالك .

# الْعُمْدَةُ

مِنَ الْفَوَائِدِ وَالْآثَارِ الصَّحَاحِ وَالْغَرَائِبِ

## في مشيخة شخدة

٢١٧٨-١٠٨٩ هـ = ٨٥٧٤-٤٨٤ م



مفتي وفتوى دنايا  
 (مركز رفعت فتوى جنة الطالبين)  
 استاذة الفقه الجاهلي حجة الله وأمره

الناشر مكتبة النجاشي بالعمارة

- من مظاهر على صورت الرجل في عصر الأحرار من ذلك ، ومن أساليب ذلك بالمثل فصار  
 ولما فكر في يمكن غير الاستمرار بالأساليب القديمة فلا حرج فيه ، وفي الحديث جواز من التحدث  
 من يوثق عليه بغير من قبل في حضور ، كذا قال في عهد هو وهو طاهر الفقه ، لكن لا يلزم من  
 الأحرار في فصل الفصل الاستمرار في التحدث ، وقد ذكرت في باب التحدث ، من كتاب التحدث كذا  
 من يوثق عليه شهيد وإن لم يوثق ، وفي مشروعية التحدث لا في من الإجابة على قيام الليل ، وجواز إخراج  
 ما يؤخذ به من قبل وغيره منه ، ومشروعية التحدث مع كل أئمة فقهه فانه على من أرا منه تبحر  
 وكان أبو ذلك القواعد بوجه من سطوة بوجه بوجه ، وثبت فصل المختار في ما صليت فيه ، وقال بعض  
 الشراح في فصل المختار في عدم التحدث لقوله في : ولست من الآخرين ، ولا جلة الآخرين بل هو  
 التحدث ، والذي يظهر أن ترك الآخرين في الحديث غير التحدث ، ثم يأتي من فصل المختار في الجلس  
 لا يحرم من فصل القرارة في حق التحدث ، وفي سرور من أسهل في مثل له عليه وسلم ما سبق  
 جاز كالقيل ، وذلك لعدم من علامات التحدث : بها إظهار بقاءه عند أن فهم أساليب مرة وشوكة  
 وتكليف في التحدث ، وأهم يستكون من قبله ، حتى يثبوا التحدث ، وأن لم حرم التحدث في ذلك الوقت ،  
 ولما يكون مع من يثبوا التحدث ، ولما لا يثبوا زان في التحدث ، وفي جواز التحدث في قسم ،  
 والتحدث عند حصول الضرر التحدث على له عليه وسلم إسماعيل في رأى من التحدث كثر ، ثم عهد  
 التحدث ، وما كليم على مثل في ذلك ، وما رواه في بعض طرقه بلفظ التحدث في ذلك . وفي  
 جواز ذلك التحدث في غير به بشرطه كالأئمة ، ومن الفقه ، وجواز جسد ترك الأئمة التحدث في طلبه  
 ومعهده ، وهو ذلك ، ولما جاء في جسد ترك التحدث من مثل زوجها أن الخطب أن الذي في بيت ترك  
 هو من مثل الرجل ، كذا قال في حال ، قال : وفي أن التحدث والتأخر إذا علم أنه يبر صلبه ما  
 يثبته من ذلك سائر له ، ولا شك أن مشقة كان يبره في رسول الله صلى الله عليه وسلم ما جسد  
 تركه ولم كان يبره من قبله ، وأما التحدث بأن مشقة حيث لم يكن زوجها كالعلم . قلت :  
 لكن ليس في الحديث ما يوجب أنها كانت حيث كانت زوج ، إلا أن في كلام من سمع ما يخص بها  
 كانت حيث جاز ، وفي جسد ترك التحدث بلفظه ركب ، وقد تشكل هذا على جسد فقال ابن عبد البر :  
 قل أن لم حرم أن جسد رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أئمة لم يبلغ فصارت كل منها له في حقه  
 من قرعها فذلك كان يتم فصلا وقال : ما يجوز التحدث أن يثبته من علمه ، ثم قال يستند إلى  
 بعض من يبره من قبله قال : إذا استعاض رسول الله صلى الله عليه وسلم أن قل لم حرم ركب الأئمة  
 كانت به ذلك حرم من قبل جلاله ، أن لم عهد الخطب جسد كانت من من قبله . ومن طرقه من  
 أن عهد الأئمة قال : قال في عهد لم حرم إسماعيل حالات في مثل له عليه وسلم من قرعها  
 فذلك كان يثبته جسد ركب من حرم ما دخل ركب ، قال في عهد هو ولما كان غير حرم له . (و)  
 أبو القاسم من فقه حرم والتحدث والتحدث في حقه في حاله ما قال في عهد قال : وقال غيره  
 إذا كانت خطب الأئمة أو جسد عهد الخطب ، وقال ابن الجوزي سمعت بعض الخطباء يقول : كانت أم سلم  
 لمعت أئمة بنت عهد أم رسول الله صلى الله عليه وسلم من قرعها . وسكن في عهد ما قال -



# الاستبصار

تجاسع لما ذهب فقهاء الأنصار وعلتاء الأقطار فيما تضمنه الموطأ  
من معاني الرأي والفتاوى وشرح ذلك كله إلى غير الانحصار

ناظر غير المتنبئ بتلك الملامح  
أصبح من جهلته من ذلك  
"استبصار"

تصنيف

ابن عبد البر

الإمام حافظ أبي عمرو يوسف بن عبد الله  
ابن محمد بن عبد البر النعماني الأندلسي

٢٦٨ هـ ٤٦٣ هـ

توفي في شهر ربيع الثاني سنة ٤٦٣ هـ  
في مدينة إشبيلية بالأندلس  
"عبد البر"

يُطَبِّعُ لِأَوَّلِ سَرَّةٍ سَخَاوِيلًا فِي ثَلَاثِينَ مَجْلَدًا  
بِالنِّهَايَةِ الْعِلْمِيَّةِ عَنْ حَسَنِ نَتِيجِ خَطِّهِ عَزِيزَةٍ

المجلد الرابع عشر

وَقَدْ أَسْوَلَهُ وَخَرَّجَ لُصُوصَهُ وَرَفَعَهَا  
وَقَدْ أَسَاوَلَهُ وَخَرَّجَ لُصُوصَهُ

الدكتور عبد المعبط أمين قلعجي

دار الفکر  
طبعة ١٩٨١

دار الفکرية للطباعة والنشر

من البحر (١) . فهلك (٢) .

٢٠٣٢٦ - قال أبو عمر : قال ابن وقief : لم حرّم إحدى حالات النبي ﷺ من

الرخصة ، فليذلك كان يهلّ منها ، ويقام في حيزها ، وتلقى رأته .

(١) قوله : حين خرجت من البحر ، أراد به حين خرجوها من البحر إلى ناحية الجزيرة لأنها قلت  
عندك .

(٢) الموطأ : ١٦١ ، ومن طريق مالك أخرجه البخاري في الجهاد (١٧٨٨) باب الدعاء بالجهاد  
والشهادة للرجال والنساء ، وفي الاستبصار (٢٦٨٦) باب من زار قوماً قتال حشدهم ، وفي التفسير  
(٣٠٠١) باب رؤيا النهار ، وسلم في الجهاد والإمارة (١٦١٢) في طاعة عبد الله ، باب  
فضل الفزوة ، وأبو طه (٢٤٩٠) ، والنسائي ١٠/٦ - ١١ ، والطبراني (١٦١٤) من فضائل  
الجهاد : باب ما جاء في غزو البحر ، في السنة ١٠٧٤/٩ - ١٠٧٦ - ١٠٧٧ .

وأخرجه البخاري في الجهاد (٢٨٢٧) باب غزو الزنك في البحر ، عن عبد الله بن مسعود ، عن  
سفيان بن عمرو ، عن أبي إسحاق الفزاري ، عن عبد الله بن عبد الرحمن الأنصاري ، عن نسيب بن  
مالك .

وأخرجه البخاري في الجهاد (٢٤٩٩) باب فضل من يصروع في سبيل الله طاعتهم فهو منهم ، عن  
عبد الله بن يوسف ، وابن ماجه في الجهاد (٢٦٧٦) باب فضل غزو البحر ، عن مسعود بن ربيع ،  
كلاماً من الحديث ، بهذا الإسناد .

وأخرجه البخاري في الجهاد (٢٤٩٨) باب ركوب البحر ، وسلم (١٦١٢) ، (١٦١٣) في الإمارة :  
باب فضل الفزوة ، والبخاري ١٦٧/٩ عن خلف بن هشام ، والنسائي ١١/٦ في الجهاد : باب فضل  
الجهاد في البحر ، عن يحيى بن حماد ، وأبو طه (٢٤٩٠) في الجهاد : باب فضل الفزوة في  
البحر ، عن سليمان بن داود العمري ، وأحمد ١٢/٦ عن سليمان بن حرب ، وكثيرون عن حماد بن  
زيد ، عن يحيى بن سعيد ، به .

وأخرجه أحمد ٣٦٩/٩ ، والطبراني (٣٢١) من طريق من حماد بن سلمة ، عن يحيى بن  
سعيد ، به .

وأخرجه أيضاً ١٢٧/٩ عن عبد الصمد ، عن أبيه ، عن حماد بن سلمة ، به .



صَلَّةٌ مَا خَلَّتْ لِي إِذْ أَبَاهَا أَبِي مِنَ الرِّضَاعَةِ<sup>(١١)</sup>

وَمَنْ يَأْتِ لِي رَدَّ الْمَحْرَمَةِ الْمَيْبُطِينَ ، وَقَدْ أَلْفَ فِي ذَلِكَ جِزْأً كَمَا تَقْدُمُ لِي كَلَامُ  
ابْنِ الْمُنَنِ

فَإِنْ أَرَادَ خَيْرٌ : فَمَنْ أَلْفَ الْمَيْبُطِينَ فِي الرَّدِّ عَلَى نِسْبَةِ ابْنِهِ الْمَحْرَمَةِ فَلَا يَلِيقُ  
قَوْلُ مَنْ رَدَّ أَنَّ الْمَحْرَمَ إِحْدَى خَالَاتِهِ<sup>(١٢)</sup> مِنْ الرِّضَاعَةِ أَوْ مِنْ النَّسَبِ وَكُلُّ  
مَنْ أَلْفَ مَا خُلُوهُ تَقْتَضِي تَحْرِيمَهُ ، لِأَنَّ أَبَاهَا مِنَ النَّسَبِ وَقَلْبِي الرِّضَاعَةِ  
مَغْلُوبَاتٌ لَيْسَ فِيهِمْ أَحَدٌ مِنَ الْأَنْصَارِ الْبَيِّنَةِ يَبْزِي أُمَّ عَبْدِ الطَّلَبِ وَهِيَ سَلَسٌ بَشَرٌ  
عَمْرُو بْنُ زَيْدٍ بْنُ أَبِيهِ بْنِ جِرَاشٍ بْنِ غَالِبٍ بْنِ قُشَمٍ بْنِ غَالِبٍ بْنِ الشَّجَارِ ، وَأُمُّ حَزَامٍ  
هِيَ بَشَرٌ بِلَحْنٍ بْنِ خَالِدٍ بْنِ زَيْدٍ بْنِ حَزَامٍ بْنِ جَعْلَبٍ بْنِ غَالِبٍ الْمَذْكُورِ فَلَا تَجْمِيعُ أُمَّ  
حَزَامٍ وَسَلَسٌ إِلَّا فِي غَالِبٍ بْنِ غَالِبٍ خَدَمَهَا الْأَعْلَى ، وَهَلْوَ خُلُوهُ لَا تَجِبُ بِهَا تَحْرِيمُهُ  
لَهَا خُلُوهُ تَحَارِيهِ ، وَهِيَ كَقَوْلِهِ<sup>(١٣)</sup> لَسَدَمُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ هَذَا خَالِي : يَكُونُ مِنَ  
بَنِي زُهْرَةَ وَهُمْ اقْتَرَبَ أَنَّهُ أُمَةٌ ، وَلَيْسَ مَقْدُودٌ أَحَدًا لَأُمَةٍ لَا مِنَ النَّسَبِ وَلَا مِنَ  
الرِّضَاعَةِ ، أَشْكَالٌ وَجَوَابُهُ ، ص : ٦٥

لَا الْعَبِي : (وَقَالَ ابْنُ أَبِي نَجِيٍّ) كَانَ يَزُورُ أُمَّ سَلِيمَ لِأَبَاهَا خَالَاتِهِ مِنَ الرِّضَاعَةِ  
وَقَالَ أَبُو عَمْرٍو : إِحْدَى خَالَاتِهِ مِنَ النَّسَبِ لِأَنَّ أُمَّ عَبْدِ الطَّلَبِ سَلَسٌ بَشَرٌ عَمْرُو بْنُ  
زَيْدٍ بْنُ أَبِيهِ بْنِ جِرَاشٍ بْنِ غَالِبٍ بْنِ قُشَمٍ بْنِ غَالِبٍ بْنِ الشَّجَارِ وَاعْتُ أُمَّ سَلِيمَ أُمَّ  
حَزَامٍ بَشَرٌ بِلَحْنٍ بْنِ خَالِدٍ بْنِ زَيْدٍ بْنِ حَزَامٍ بْنِ جَعْلَبٍ بْنِ غَالِبٍ بْنِ غَالِبٍ ، وَأَنْكَرَ  
الْمُحَافِظُ الْمَيْبُطِينَ هَذَا الْقَوْلَ ، وَفَكَرَ أَنَّ هَذِهِ خُلُوهُ بَعِيدَةٌ لَا تَجِبُ حَرَمَةٌ وَلَا تَنْسَبُ

(١١) أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب النكاح - باب مريض الإسلام به ثم أُلْفَ على أبي القحط  
(١٢) ١٩٦٨ رقم ٤٨٣١ - وفي هذا مواضع أخرى ، وسلم في صحيحه ، كتاب الرضاع  
(١٣) ١٠٧٢ رقم ١٦٤٩

# أَشْكَالُ وَجَوَابُهُ

في

## بَحْثُ أُمِّ حَزَامٍ بَشَرٌ مِثْلَ بَشَرٍ

دراسة تأصيلية علمية تبين المنهج العلمي في الإجابة  
عن الإشكالات التي ربما تعرض في بعض الأحاديث

تأليف

د. علي بن عبد الله الخليل

تقديم

فضيلة الشيخ المحذث

بمحمد بن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله



مقصود پانیا۔

یہ کلمہ اپنے اہل درانتہ جذبہ رکھتا تھا کہ اس نے ہمارے دینِ مسلمی کے دل پر ایسا اثر کیا کہ وہ فوراً ایمان لے آئے اور مسلمان ہو گئے۔ اسی معرکہ میں حضرت سلیمؓ بھی شہید ہوئے۔ (۱)

حضرت امّ حرامؓ کی بہن امّ سلیمؓ نے اپنے دس سالہ بیٹے انسؓ کو رسول اللہ ﷺ کی خدمت میں پیش کیا اور فرمایا یا رسول اللہ ﷺ یہ میرا بیٹا ہے۔ میری یہی تمنا ہے کہ یہ آپ ﷺ کی خدمت کیا کرے اس کو اپنے خادموں میں شامل فرمائیں اور اس کے لئے دعا کریں۔

حضرت امّ حرامؓ کے بہن اور بھائیوں کے ذکر سے ہمیں یہ معلوم ہوتا ہے کہ آپؐ کا خاندان یعنی حضرت ملحانؓ کی اولاد اسلام کی طرف بہت لینے والے اولین کامیاب لوگ ہیں جو حضور ﷺ اور اسلام کی محبت سے سرشار تھے۔

اس جاٹار خاندان کی ایک بیٹی حضرت امّ حرامؓ بنت ملحانؓ ہیں۔ آپؐ کی والدہ کا نام ملیکہ بنت مالک تھا۔ آپؐ حضور ﷺ کی رضیت کی خالہ تھیں اور حضورؐ کی رضیت امّ بنی مالک کی حقیقی خالہ بھی تھیں۔ ان کی پہلی شادی حضرت عمرؓ بن قیس سے ہوئی جو ان صحابہ میں سے تھے جنہوں نے پہلے اسلام قبول کیا۔ اسی طرح ان کے نو جوان بیٹے

## حضرت سُمیہ رضی اللہ عنہا بنت خیاط

ظاہرہ ریاض

## حضرت امّ حرام بنت ملحانؓ

ظاہرہ ریاض